عِلْمُ عِلَلِ الحَدِيثِ:جُهُودُ الإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ (دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

Ilal al-Hadith: The Contributions of Imam al-Tirmidhi and Other Scholars (An Analytical Study)

Dr Hafiz Ghulam Anwar Panhwar Al- Azhari
Assistant Professor, Institute of Islamic Studies,
Shah Abdul Latif University Khairpur Sindh Pakistan
Email: anwar.panhwar@salu.edu.pk
Dr Majid Nawaz Malik
Assistant Professor, PMAS Arid Agriculture University, Rawalpindi
Email: drmajidnawazmalik@gmail.com

Abstract
This research article presents a systematic and analytical study of ʿIlal al-Ḥadīth (the science of hidden defects in hadith), focusing on its conceptual foundations, classifications, and methodological approaches for detecting subtle flaws in prophetic traditions. It further examines the scholarly contributions of Imam al-Tirmidhi alongside other prominent hadith critics, highlighting their role in the development of this intricate discipline. The study begins by exploring the linguistic and technical definitions of ʿillah, demonstrating that it is not merely an apparent weakness but rather a concealed factor that may compromise the authenticity of a hadith despite its outward soundness. A comparative analysis of classical definitions provided by hadith scholars is undertaken to clarify the theoretical framework of this science. The article also categorizes various types of ʿilal, including those related to the chain of transmission (isnād) and the text (matn), as well as distinguishing between effective (qādiḥah) and non-effective defects. In addition, it elaborates on the critical methodologies employed in identifying such defects, such as the comprehensive collection of transmission routes, evaluation of narrators, and comparative analysis of variant reports. These approaches reflect the depth and precision required in this specialized field. Particular emphasis is placed on the methodological contributions of Imam al-Tirmidhi, whose approach is noted for its balance between critical scrutiny and pedagogical clarity. His works not only identify hidden defects but also explain their underlying causes, making them especially valuable for both scholars and students of hadith. In conclusion, the study underscores the significance of ʿIlal al-Ḥadīth as a vital tool for understanding the

nuanced criteria of hadith authentication. Mastery of this science is essential for advanced scholarship in hadith studies, and this article aims to provide a coherent and insightful introduction to its core principles and scholarly legacy.

Keywords: Ilal al-Ḥadīth, Hidden Defects, Hadith Criticism, Isnād Analysis, Matn Criticism, Imam al-Tirmidhi, Hadith Methodology

تعريف العلة لغة واصطلاحاً

تعريف العلة لغة :

1- المرض الشاغل والجمع علل مثل سدرة وسدر وأعله الله فهو معلول. [1]قال الفيومي: وهذا من تداخل اللغتين والأصل أعله الله فعل فهو معلول وأورد الحافظ العراقي استعمال معلول عن عدد من أهل الفقه منهم الجوهري والمطريزي وغيرهما وللحافظ ابن حجر كتاب: الزهر المطلول فى معرفة المعلول [2] .

2- الحدث: أي حدث شغل صاحبه عن حاجته، ووجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً، ومنعه عن شغله الأول.

3- السبب: يقال هذا علة لهذا أي سبب .

4- التكرار: يقال عله بالشيء إذا سقاه مرة ثانية [3] وغير ذلك من المعاني التى يمكن إرجاعها إلى أصل واحد هو معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل[4].

وقال الفيروز آبادى : العلة بكسر العين وتشديد اللام المفتوحة المرض عل يعل بكسر العين واعتل وأعله الله تعالى فهو معل وعليل ولا تقل معلول ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة والمتكلمون يقولونها [5] وقال الحريرى فى درة الغواص فى أوهام الخواص ، ويقولون للعليل معلول فيخطئون فيه لأن المعلول هو الذى سقى العلل وهو الشرب الثانى والفعل منه عللته بفتح العين واللام الأولى فأما المفعول من العلة بكسر العين فهو معل بضم الميم وفتح العين وقد أعله الله تعالى [6] وقال ابن سيده فى المحكم لست منها على ثقة ولا ثلج لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول من أنه جاء على جننته وسللته وإن لم يستعملا فى الكلام . [7]

وقال الجوهرى فى الصحاح – والعلة : المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه شغله الأول واعتل أى مرض ، فهو عليل ولا أعلك الله أى لا أصابك بعلة واعتل عليه بعلة واعتله إذا اعتاقه عن أمر . [8]

تعريف المعل: لغة: اسم مفعول من "أعلّه" بكذا فهو معلل كذا تملي قواعد الصرف والأجود منه أن يقال معل بلام واحدة لأنه مفعول أعل قياسا ولم يستحسن البعض أن يقول معلول كما ورد في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم "لأن اسم مفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول ومن ثم استرزله أهل العربية [9] .

تعريف العلة فى اصطلاح المحدثين :

قال ابن الصلاح فى المقدمة : اعلم أنه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القادحة فى الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ولذلك تجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح وسمى " الترمذى " النسخ علة من علل الحديث ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف . [10]

وقال الحاكم أبو عبد الله " فى معرفة علوم الحديث " علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " وقال أيضاً " إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل " . [11]

وجاء ابن الصلاح فعرف العلة تعريفاً أدق من تعريف الحاكم وأكثر تحديداً فقال " المعلل هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر . [12]

وقد قال الحافظ العراقى فى ألفيته :

وَسَمِّ مَا بِعِلّةٍ مَشْـــمُوْلُ ... مُعَلَّلاً ، وَلاَ تَقُــلْ : مَعْلُوْلُ

وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْبَابٍ طَرَتْ ... فِيْهَا غُمُوْضٌ وَخَفَــاءٌ أَثَّرَتْ

تُدْرَكُ بِالخِــلاَفِ وَالتّفَرُّدِ ... مَعَ قَرَائِنٍ تُضَــمُّ ، يَهْتَدِيْ

جِهْبَذُهَا إلى اطِّــلاَعِهِ عَلَى ... تَصْوِيْبِ إرْسَالٍ لِمَا قَدْ وُصِلاَ

أوْ وَقْفِ مَا يُرْفَعُ ، أوْ مَتْنٌ دَخَلْ ... فِي غَيْرِهِ ، أوْ وَهْمِ وَاهِمٍ حَصَلْ

ظَنَّ فَأَمْضَى ، أوْ وَقَفْ فأحْجَمَا ... مَعْ كَوْنِهِ ظَاهِرَهُ أنْ سَــلِمَا

وَهْيَ تَجِيءُ غَالِبــاً فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ فِي المتْنِ بِقَطْعِ مُســنَدِ
أوْ وَقْفِ مَرْفُوْعٍ ،وَقَـدْ لاَ يَقْدَحُ (كَالبَيّعَانِ بالخِيَار) صَرَّحُــوا
بِوَهْمِ (يَعْلَى بْنِ عُبَيــدٍ) : أبْدَلا (عَمْراً) بـ (عَبْدِ اللهِ) حِيْنَ نَقَــلا
وَعِلَّةُ المتْنِ كَنَفْيِ البَسْــمَلَهْ إذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفْيَها فَنَقَلَــــهْ
وَصَحَّ أنَّ أَنَساً يَقُــوْلُ : (لا أحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ) حِيْنَ سُــئِلاَ
وَكَثْرَ التَّعْلِيْلُ بِالإرْسَــالِ لِلوَصْــلِ إنْ يَقْوَ عَلَى اتِّصَالِ
وَقَدْ يُعِلُّوْنَ بِكُلِّ قَــــدْحِ فِسْقٍ ، وَغَفْلَةٍ ، وَنَــوْعِ جَرْحِ
وَمِنْهُمُ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ العِــلَّةِ لِغَيْرِ قادحٍ كَوَصْلِ ثِقَــةِ
يَقُوْلُ : مَعْلُوْلٌ صَحِيْــحٌ كَالذّيْ يَقُوْلُ : صَحَّ مَعْ شُــذُوْذٍ احْتَذِيْ
وَالنَّسْــخَ سَمَّى (التِّرْمِذِيُّ) عِلَّهْ فَإنْ يُرِدْ فِي عَمَــلٍ فَاجْنَحْ لَهْ [13]

وقال أيضاً العراقى فى فتح المغيث :

" العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أى قدحت فى صحته " وقال أيضاً كذلك " والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح " . [14]

بالنظر إلى تعريفات السادة العلماء للحديث المعل فالملاحظ أنها متقاربة إلى حد كبير ، والتعريف المختار هو تعريف الحافظ العراقي الذي نقله عنه البرهان البقاعي ، وهو ما اختاره الحافظ السخاوي ، وهو : " خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح " وهو تعريف جيد .[15] لأنه هو التعريف الأغلبي والغالب فى تعريف العلة عند كثير من أهل الحديث كابن الصلاح، والزين العراقي، والصنعاني، والسخاوي[16].

أهمية علم العلل:

هذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث، وأغمضها وأشرفها، وأدقها، ولا يقوم به حقا إلا من رزقه الله سبحانه وتعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتمكن منه، ولم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الحفظ، والخبرة والفهم الثاقب، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني ولأهمية هذا العلم، قال عبد الرحمن بن مهدى لأن أعرف علة حديث هو عندى أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندى.

قال أبو عبد الله وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث يكثر فى أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير وقال عبد الرحمن بن مهدى : معرفة الحديث إلهام فلو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة .

وقال أبو زرعة وقال له رجل ما الحجة فى تعليلكم الحديث ؟ قال الحجة أن تسألنى عن حديث له علة فأذكر علته ثم تقصد ابن وارة يعنى محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتنى عنه فيذكر علته ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافاً فى علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام . [17]

مواضع العلة وكيفية الوقوف عليها

قال ابن الصلاح فى " المقدمة " :

" ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال فى الموصول أو وقف فى المرفوع أو دخول حديث فى حديث أو وهم واهم لغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه .

وقال " الخطيب أبو بكر " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر فى اختلاف رواته ويُعتبر بمكانهم فى الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط وروى عن " على بن المدينى " قال الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ثم قد تقع العلة فى إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع فى متنه ثم ما يقع فى الإسناد قد يقدح فى صحة الإسناد والمتن جميعاً كما فى التعليل بالإرسال والوقف " . [18]

وقال الإمام مسلم فى " الأول من كتاب التمييز " :

" ثم أول ما أذكر لك بعد ذلك بعد ما وصفت ما يجب عليك معرفته قبل ذكرى لك ما سألت من الأحاديث اليتيمة التى تعرف بها خطأ المخطئ فى الحديث وصواب غيره إذا أصاب فيه فاعلم أرشدك الله أن الذى يدور به معرفة الخطأ فى رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين :

إحداهما : أن ينقل الناقل خبراً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسبته فى إسناد خبره خلاف نسبته التى هى نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفى على أهل العلم حين يرد عليهم .

والجهة الأخرى : أن يروى نفر من حفاظ الناس حديثاً مثل الزهرى أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعين على روايته فى الإسناد والمتن لا يختلفون فيه فى معنى فيرويه آخر سواه عمن حدثه عنه النفر الذين وصنفاهم بعينه فيخالفهم فى الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون فى الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهم من أئمة العلم . [19]

وقال ابن حجر فى النكت على كتاب ابن الصلاح : [20]

فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً ولا الحديث الذى راويه مجهول أو مضعف معلولاً وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شئ من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك وفى هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود " وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته .

وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة فمدار التعليل فى الحقيقة على بيان الاختلاف وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً وإطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع فى ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والإطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك وقد تقصر عبارة المعلل منهم فلا يفصح بما استقر فى نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما فى نقد الصيرفى سواء فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم – بتعليله فالأولى إتباعه فى ذلك كما نتبعه فى تصحيح الحديث إذا صححه .

وهذا الشافعى مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث فى كتبه فيقول " وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث " [21] وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل وحيث يصرح بإثبات العلة فأما إن وجد غيره صححه فينبغى حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما .

وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح – والله أعلم . [22]

وقال السخاوى فى فتح المغيث " ولكن الظاهر أن قصدهم جمع مطلق العلة خفية كانت أو ظاهرة لاسيما وهو يفيد الإرشاد لبيان الراجح من غيره بجمع الطرق فقد قال ابن المدينى الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه .

وكان بعض الحفاظ يقول : إن لم يكن للحديث عندى مائة طريق فأنا فيه يتيم .

ويحتمل أن التعليل بالإرسال من الخفى بخفاء القرائن المرجحة له غالباً وقد يعلون أى أهل الحديث كما فى كتبهم أيضاً الحديث بكل قدح ظاهر " فسق " فى راويه بكذب أو غيره و " غفلة " منه ونوع جرح فيه كسوء حفظ ونحو ذلك من الأمور الوجودية التى يأباها أيضاً كون العلة خفية ولذا صرح الحاكم بامتناع الإعلال بالجرح ونحوه فإن حديث المجروح ساقط واهى ولا يعل الحديث إلا بما ليس للجرح فيه مدخل . [23]

أقسام العلل

أكثر ما تكون العلة فى الإسناد وقد تكون فى المتن فإذا وقعت فى الإسناد، فإما أن تقدح فيه فقط أو فيه وفى المتن معا – أو لا تقدح مطلقاً وإذا وقعت فى المتن فقد تقدح فيه فقط أو فيه وفي الإسناد معا أو لا تقدح مطلقا فيتفرع عن كل نوع ثلاثة أنواع ليكون المجموع ستة [24].

والسبيل إلى معرفة العلة فى الحديث، هو الجمع بين طرقه، والنظر فى اختلاف رواته، وفى ضبطهم، وإتقانهم، وزيادات ثقاته، قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه [25] .

وقال الإمام النووي: تدرك العلة بتفرد الرواي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنبه العارف على وهم بإرسال، أو وقف أو دخول حديث فى حديث، أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف [26] وتعرف العلة كذلك بموازنة نسق الرواة فى الإسناد، وبمواقعهم فى عامة الأسانيد، فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف، من وقوع رواته فى الأسانيد مما ينبه إلى علة خفية فيه، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها وهذا الأمر لايدرك إلا بالحفظ التام والتيقظ الدقيق، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد في الدنيا، كما تعرف العلة بالتنصيص بأن ينص إمام متقدم من أئمة الشأن على علة الحديث والقدح فيه [27].

ولقد ذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم عشرة أجناس العلل :

الجنس الأول :

أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : " من جلس مجلساً

فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقول : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك غفر له ما كان فى مجلسه ذلك " [28] فروى أن مسلماً جاء إلى البخارى وسأله عنه فقال هذا حديث مليح إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل . [29]

الجنس الثانى :

أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبى قلابة عن أنس مرفوعاً " أرحم أمتى أبو بكر وأشدهم فى دين الله عمر [30] الحديث ، قال : فلو صح إسناده لأخرج فى الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبى قلابة مرسلاً .[31] قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الباعث الحثيث ص 65 وأسند و وصل : إن لكل أمة أمينا وأبوعبيدة أمين هذه الأمة : هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعا ، وأسقط المرسل من الحديث ، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة فى الصحيحين .

قلت : وهذه العلة فيها نظر لأن خالد الحذاء مقرون بعاصم بن سليمان الأحول وهو ممن روي عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ولا يضر إرساله لأن غيره أوصل الإسناد [32] .

الجنس الثالث :

أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابى ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كراوية المدنيين عن الكوفيين كحديث موسى بن عقبة عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبيه مرفوعاً " إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة " [33] قال هذا إسناد لا ينظر فيه حديثيّ إلا ظن أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا وإنما الحديث محفوظ من رواية أبى بردة عن الأغر المزنى . [34]

قلت : قال الشيخ أحد محمد شاكر فى تعليقه على الباعث الحثيث ص65 ثم رواه الحاكم بإسناده إلى حماد بن زيد عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله فى اليوم مائة مرة، ثم ذكر الحاكم أنه رواه مسلم فى صحيحه (كتاب الذكر والدعاء والتوبة — باب استحباب الاستغفار والإكثار منه) 72/8 رقم 7033 هكذا، وقال وهو الصحيح المحفوظ . وقال أيضا: فى نسخة التدريب الأغر المدني بالدال وهو تصحيف فإن الأغر المدني تابعي مولى

لأبي هريرة وأبي سعيد، وأما الصحابي فهو الأغر المزني بالزاي وهو الذي يروي عنه أبو بردة بن أبي موسى الأشعرى.

الجنس الرابع :

أن يكون محفوظاً عن صحابى فيروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحبته بل ولا يكون معروفاً من جهته كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ فى المغرب بالطور قال : أخرج العسكرى وغيره هذا الحديث فى الوحدان وهو معلول أبو عثمان لم يسمع من النبى ﷺ ولا رآه وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه وإنما هو عثمان بن أبى سليمان .

قلت : هذا الحديث صحيح عن غير هذا الطريق: فقد أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الجهاد والسير، باب فداء المشركين) 69/4 رقم 3050 .

قال: حدثنى محمود حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه وكان جاء في أساري بدر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور.

الجنس الخامس :

أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن على بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار " [35] الحديث قال : وعلته أن يونس مع جلالته قصر به أي لم يعط الحديث حقه وإنما هو عن ابن عباس حدثنى رجال هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعى وغيرهم عن الزهرى . [36]

الجنس السادس :

أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد كحديث على بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله " مالك أفصحنا " الحديث قال وعلته ما أسند عن على بن خشرم حدثنا على بن الحسين بن واقد بلغنى أن عمر ، فذكره . [37، 38] .

الجنس السابع :

الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله كحديث الزهرى عن سفيان الثورى عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً " المؤمن غر كريم

والفاجر خب لئيم [39] " قال : وعلته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبى سلمة فذكره [40] .

قلت : قال الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على الباعث الحيثيث ص66 ، تنبيه: قال السيوطي فى التدريب فى هذه العلة السابعة "كحديث الزهري عن سفيان الثورى" وهو خطأ غريب من مثله، فإن الزهري أقدم جدا من الثورى، ولم يذكر أحد أنه روى عنه، والصواب: كحديث أبي شهاب عن سفيان الثورى كما في علوم الحديث وأبو شهاب هو الحناط – بالنون – واسمه (عبد ربه بن نافع الكناني) والحديث عنه فى المستدرك للحاكم (ج1 ص43) فاشتبه الاسم على السيوطي وظنه ابن شهاب فنقله بالمعنى وجعله الزهري وهذا من مدهشات غلط العلماء الكبار رحمهم الله تعالى ورضى عنهم.

ثم إن هذه العلة التى أعل بها الحاكم هذا الحديث غير جيدة بل غير صحيحة لأن أبا شهاب الحناط لم ينفرد عن الثورى بتسمية "يحي بن أبى كثير" فقد تابعه عليه عيسى بن يونس ويحي بن الضريس، فروياه عن الثورى عن حجاج عن يحي عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً وله أيضا شاهد – وإن شئت فسمه متابعة قاصرة فرواه عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحي بن أبى كثير بإسناده فانتقض تعليل الحديث بغلط أبي شهاب الحناط وانظر أسانيده فى المستدرك – وبالله التوفيق.

الجنس الثامن :

أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى بن أبى كثير عن أنس رضى الله تعالى عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال " أفطر عندكم الصائمون " [41] الحديث قال فيحيى رأى أنسأ وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ثم أسند عن يحيى قال : حدثت عن أنس فذكره .

الجنس التاسع :

أن تكون طريقة معروفة يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة – فى الوهم – كحديث المنذر بن عبد الله الحزامى عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة

قال سبحانك اللهم "[42] الحديث ، قال : أخذ فيه المنذر طريق الجادة وإنما هو من حديث عبد العزيز ، ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع عن على [43] .

الجنس العاشر :

أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه كحديث أبى فروة يزيد بن محمد ثنا أبى عن أبيه عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً " من ضحك فى صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء قال : وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبى سفيان قال : سئل جابر فذكره [44]

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على الباعث الحثيث ص 67 ثم إن الحاكم لم يجعل هذه الأجناس لحصر أنواع العلل، فقد قال الحاكم بعد ذكر هذه الأنواع:" وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر فى هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.

و اعلم أن من العلة ما لا يقدح من صحة متن الحديث، وهو ما قلناه سابقا، من أن العلة قد تكون فى الإسناد وحده، دون المتن لصحته بإسناد آخر صحيح كالحديث الذى ذكرناه من رواية يعلي بن عبيد عن الثورى عن عمرو بن دينار وقلنا: أنه وهم فيه، فذكر عمرو بن دينار، إذ هو محفوظ من رواية الثورى عن عبد الله بن دينار وعمرو وعبد الله ثقتان.

وقد يطلق بعض علماء الحديث اسم العلة فى أقوالهم على الأسباب التى يضعف الحديث من جرح الرواي بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون: هذا الحديث معلول بفلان" مثلا ولا يريدون العلة المصطلح عليها، لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التى تظهر من سبر طرق الحديث كما تقدم.

وقد أطلق أبو يعلي الخليلي فى كتاب الإشارة " العلة " على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط حتى قال: "من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح ومثل له بحديث مالك فى الموطأ أنه قال: بلغنا أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " للمملوك طعامه وكسوته" فرواه مالك معضلا هكذا فى المؤطأ ، ورواه موصولا خارج المؤطأ، فقد رواه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبدالسلام عن مالك عن محمد عجلان عن أبيه عن أبي هريرة . فقد صار الحديث بعد بيان إسناده صحيحا ، قال بعضهم :

"وذلك عكس المعلول ، فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح ، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال ، فلما فتش تبين وصله .

ونقل ابن الصلاح ، وتبعه النووي ثم السيوطي إن الترمذي سمى النسخ علة من علل الحديث ، ونقل السيوطي فى التدريب عن العراقي أنه قال : " من أراد – يعني الترمذي – أنه علة فى العمل بالحديث فصحيح ، أو في صحته فلا ، لأن فى الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة " والذي أجزم به أن الترمذي إن كان سمى النسخ علة – فإني لم أقف على ذلك في كتابه ولعلي أجده فيه بعد– فإنما يريد به أنه علة فى العمل بالحديث فقط ، ولايمكن أن يريد أنه علة في صحته ، لأنه قال فى السنن 184/1 إنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك ، فلو كان النسخ عنده علة في صحة الحديث لصرح بذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

جهود العلماء فى علل الحديث ما قبل زمن الترمذى

لا شك أن فن العلل من أهم أنواع علوم الحديث وأعوصها لا يهتدى إلى تحقيقه إلا الجهابذة النقاد فهم الذين توجهوا بعنايتهم إلى هذا الفن الدقيق الخطير وميزوا بين صحيح الحديث وسقيمه كما يميز الصيرفى البصير بصناعته بين الجيد والردئ .

وقد ألف الأئمة النقاد الذين كانوا من أهل الخبرة والفهم الثاقب مؤلفات فى هذا العلم تشتمل على بيان الأسباب القادحة أو غير القادحة فى إسناد الحديث أو متنه دفاعاً عن السنة المطهرة التى هى مصدر أساسى – بعد القرآن الكريم – من مصادر الشريعة الإسلامية وقد ألفت فى هذا الفن كتب مهمة ، و فيما يلى المؤلفات قبل زمن الإمام أبي عيسى الترمذى :

(1) العلل للإمام سفيان بن عيينة ت 198هـ . [45]

(2) العلل للإمام يحيى بن سعيد القطان ت 198هـ . [46]

(3) العلل للإمام الحسن بن محبوب بن وهب الشراد البجلى ت 224هـ . [47]

(4) العلل للإمام يحيى بن معين ت 233هـ .[48]

(5) العلل لابن المدينى على بن عبد الله بن جعفر ت234هـ مطبوع: بتحقيق حسام محمد بوقريص ، طبعة: غراس للنشر والتوزيع – الكويت – 1423هـ - 2002م الطبعة الأولى.

(6) علل حديث ابن شهاب الزهرى ت 125هـ للإمام محمد بن يحيى الذهلى ت 258هـ .[49]

جهود العلماء فى علل الحديث زمن الترمذى و مكانته بينهم فى هذا العلم

قد ألف من كتب العلل قبل زمن الإمام محمد بن عيسى الترمذى ولقد ألف الأئمة أيضاً زمن الإمام أبو عيسى كتباً عظيمة القدر والأهمية فى هذا الفن وفيما يلى بعض منها :

(1) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل ت 241هـ برواية ابنه عبد الله ت 290هـ .[50] وهو مطبوع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس – دار الخاني – الرياض – الطبعة الأولى – 1407هـ وطبعته مكتبة المعارف – الرياض 1409 هـ الطبعة الأولى بتحقيق صبحى البدري السامرائى.

(2)العلل للإمام أحمد بن محمد بن حنبل رواية أحمد بن محمد بن الحجاج المروذى ت 275هـ . [51]

(3) العلل لأبى بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم .[52]

(4) سؤالات خطاب بن بشر ت 264هـ للإمام أحمد بن حنبل . [53]

(5) علل الحديث ومعرفة الشيوخ لأبى جعفر محمد بن عبد الله بن عمار المخرمى الموصلى ت 242هـ . [54]

(6) العلل لأبى حفص عمرو بن على الفلاس ت 249هـ . [55]

(7) العلل للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ت 256هـ .[56]

(8) العلل للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيرى ت 261هـ .[57]

ذكر الدكتور محفوظ الرحمن أن الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في سلسلة مطبوعات جامعة الرياض برقم 17 لمسند المعلل ليعقوب بن شيبة ت 262هـ .[58]

(9) العلل لأبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى ت 264هـ .[59]

(10) العلل لأبى بشر إسماعيل بن عبد الله بن مسعود الأصبهانى ت 267هـ . [60]

(11) العلل للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى ت 279هـ .

(12) العلل لأبى زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقى ت 280هـ . [61]

أما عن الإمام الترمذى وكتابه العلل فقد أثنى العلماء على هذا الكتاب وكان موضع توثيقهم وقد كان هذا العمل من الإمام أبى عيسى الترمذى له فضله وشأنه إذ أنه يدل على أمانته العلمية البالغة كما أنه يرفع قيمة بحثه العلمى فى العلل إذ يستشهد فيه بأمير المؤمنين فى الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخارى ولقد صنف أبو عيسى كتابه العلل على الأبواب وتوسع فى علل الحديث بما لا يسمح كتابه الجامع " السنن " بإبدائه لذلك نرى أنه ربما روى الحديث فى جامعه أو تكلم فيه بإيجاز ثم يتوسع فى الكلام على رواياته وتعليله فى العلل ولقد

صرح الإمام أبو عيسى الترمذى فى خاتمة الجامع باعتماده على البخارى فيما أورده من ذكر العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ فإن كتاب العلل هذا معتمد اعتماداً أكبر وأعظم على علم البخارى .

جهود العلماء فى علل الحديث ما بعد زمن الترمذى

ولقد جاء بعد الإمام محمد بن عيسى الترمذى أئمة كبار ألفوا فى هذا الفن وبذلوا جهداً طيباً فى علم علل الحديث كما بذل الإمام الترمذى ومن عاصروه من علماء الحديث وكذا السابقون عليهم جهداً كبيراً فى تأليف الكتب فى هذا الفن المهم من فنون علوم الحديث ، وفيما يلى بيان بأسماء بعض من ألف فى علم العلل بعد زمن الإمام الترمذى رحمه الله تعالى :

(1) العلل لإبراهيم بن إسحاق الحربى ت 285هـ .[62]

(2) المسند الكبير المعلل المسمى بالبحر الزخار لأبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ت 292هـ . [63]

مطبوع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن ، طبعة مؤسسة علوم القرآن 1409هـ وأكمله الشيخ عادل سعد – مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة 1425هـ.

(3) العلل فى الحديث لأبى إسحاق إبراهيم بن أبى طالب محمد بن نوح بن عبد الله النيسابورى شيخ خراسان ت 295هـ . [64]

(4) علل الحديث لأبى يعلى زكريا بن يحيى الساجى ت 307هـ .[65]

(5) العلل لأبى أحمد بن محمد بن هارون الخلال ت 311هـ . [66]

(6) معرفة الرجال وعلل الحديث لعبد الله بن حنين بن عبد الله يُعرف بابن أخى ربيع الصباغ ت 318هـ .[67]

(7) العلل لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس الرازى ت 327هـ .[68]مطبوع بتحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – حدائق شبرا – القاهرة – الطبعة الأولى – 1423هـ - 2003م.

(8) العلل لأبى على حسين بن على النيسابورى ت 349هـ . [69]

(9) علل حديث الزهرى لأبى حاتم محمد بن حبان البستى ت 354هـ .[70]

(10) المسند الكبير المعلل لأبى على الحسين بن محمد الماسرجسي[71] ت 365هـ . [72]

(11) العلل لأبى الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحجاجى ت 368هـ . [73]

(12) العلل لأبى أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير ت 378هـ . [74]

(13) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى ت 385هـ .[75] وهو من أوسع الكتب فى العلل وأجمعها.

(14) العلل لأبى على حسن بن محمد الزجاجى ت 400هـ .[76]

(15) العلل لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابورى ت 405هـ .[77]

(16) تصحيح العلل لأبى الفضل محمد بن طاهر القسيرانى ت 507هـ . [78]

(17) جزء فيه علل الحديث لأبى محمد عبد الله بن السيد البطليوسى النحوى ت 521هـ .[79]

(18) المعتل من الحديث لعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى ت 582هـ .[80]

(19) العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية لأبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى ت 597هـ .[81]

(20) العلل لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادى ت 744هـ .[82]

(21) الزهر المطلول فى الخبر المعلول لابن حجر أحمد بن على العسقلانى ت 852هـ .

(22) شفاء الغلل فى بيان العلل له .[83]

(23) تلخيص العلل المتناهية للذهبي – وقد حققه الدكتور محفوظ الرحمن زين الله – لنيل درجة الماجستير فى الجامعة الإسلامية (العلل ومعرفة الرجال) 44/1.

هذا وقد ظهرت كتب فى علم الحديث بعد زمن الإمام محمد بن عيسى الترمذى رحمه الله تعالى وقد ذُكر فيها علل الأحاديث كالسنن الكبرى للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ت 303هـ وجاء أيضاً محمد بن جرير أبو جعفر الطبرى ت 310هـ بكتاب تهذيب الآثار والضعفاء الكبير للإمام محمد بن عمرو العقيلى ت 322هـ والإمام عبد الله بن عدى أبو أحمد ت 365هـ وكتابه الكامل فى الضعفاء والإمام أبو نعيم الأصبهانى ت 430هـ وكتابه حلية الأولياء

.تحقيق اسم الكتاب ونسبته للإمام الترمذى

علل الترمذي الكبير أو العلل المفرد وهو غير العلل الصغير الملحق في آخر الجامع.

وأصل كتاب العلل غير مرتب وإنما هي مادة مبثوثة هنا وهناك فالبحث في أصله يكون أمرا عسيرا أو نقول علل الترمذى الكبير كما صنفه مصنفه كتاب مفقود غير أنه موجود بترتيب أبي طالب القاضي – محمود بن على بن أبي طالب الأصفهاني الشافعي المتوفى سنة 585هـ.

وقد قام بتحقيق الكتاب الأستاذ حمزة ديب مصطفى وتم طبع الكتاب فى مكتبة الأقصى – عمان – سنة 1406هـ - 1986م.

وطبع أيضا بتحقيق السيد صبحي السامرائي في عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، سنة 1409هـ - 1989م.

ونسب هذا الكتاب للإمام الترمذي في فهرست معهد المخطوطات 87/1 حيث جاء فيه علل الترمذي رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي – نسخة كتبت فى القرن السادس بخط مغربي وعليها حواشي كثيرة.

وفى مقدمة كتاب علل الترمذي الكبير ص19 قال الفقيه القاضي أبو طالب وفقه الله: هذا كتاب قصرت فيه ترتيب كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي – رحمه الله – على نسق كتاب الجامع له.

قلت: هذا نص على أن الكتاب للإمام الترمذي لو لم يضف إليه لكفي.

وهناك أمور عدة تدل على أن هذا المؤلف هو لأبي عيسى الترمذي وصرح غير واحد باسم العلل ونسبها إلى الإمام الترمذى فقد قال ابن النديم فى كتابه الفهرست فقال محمد بن عيسى بن سورة وله من الكتب "كتاب التاريخ " ، "كتاب الصحيح " ، "كتاب العلل " . [84]

وقال صاحب كشف الظنون كتاب العلل للترمذى .[85]

وقال ابن كثير فى البداية والنهاية محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه له كتاب فى السنن وكتاب فى الجرح والتعديل وهو صاحب الجامع والتاريخ وكتاب العلل صنفه بسمرقند وكان فراغه منه فى يوم عيد الأضحى سنة سبعين ومائتين . [86]

وذكره صاحب كتاب تاريخ التراث العربى من مؤلفات الإمام الترمذى[87] وأثبت أبو طالب القاضى بالسند المتصل للرواة الأثبات على أن العلل لأبى عيسى حيث قال وكتاب العلل أخبرنى – أى أبو طالب – به الشيخ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكول الأنصارى القرطبى رحمه الله أجازه قال أخبرنى به أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن يربوع الحافظ مناولة منه لى عن أبى الغسانى قال أنا أبو شاكر المقبرى عن أبى محمد الأصيلى عن أبى زيد المروزى عن أبى حامد التاجر عن أبى عيسى الترمذى رحمه الله .[88]

ولقد صرح أكثر من إمام من أئمة الحديث المصنفين فى هذا العلم باسم كتاب العلل للترمذى وذلك فى ثنايا هذه المؤلفات و من أمثلة ذلك الآتى :

1- قال البيهقى فى السنن ، رأى البخارى فى حديث الغسل من تغسيل الميت ، فقال قال أبو عيسى : سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال: إن أحمد بن حنبل وعلى بن عبد الله قالا لا يصح فى هذا الباب شئ ، قال محمد : وحديث عائشة فى هذا الباب ليس بذاك .[89]

2- وقال البيهقى أيضاً ، رأى البخارى فى حديث أبى هريرة فيمن أفطر يوماً من رمضان متعمداً من غير عذر فقال وفيما بلغنى عن أبى عيسى الترمذى أنه قال: سألت البخارى عن هذا الحديث فقال : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس وتفرد بهذا الحديث ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا .[90]

هذا وقد أكتفيت بهذين النموذجين من سنن البيهقى وإلا فهى زاخرة بمثل هذا .

3- قال الزيلعى فى نصب الراية – حول حديث أبى هريرة أن النبى ﷺ حبس رجلاً فى تهمة ... الحديث ، قال : قال الترمذى فى علله الكبير كان إبراهيم بن خثيم كالمجنون يلعب به الصبيان وضعفه جداً . [91]

4- وقال العلائى فى جامع التحصيل ، قال البخارى ما أرى أيوب سمع من أبى صالح – يعنى السمان – ذكره الترمذى عنه فى كتاب العلل فى حديث أبى هريرة " العمرة إلى العمرة " .

وقال المناوى فى فيض القدير ، فى شرحه لحديث " إن الله تعالى يحب سمح البيع سمح الشراء ، سمح القضاء " قال الحاكم صحيح وأقره الذهبى وقال الترمذى فى العلل : سألت عنه محمداً – يعنى البخارى فقال : هو حديث خطأ رواه إسماعيل بن علية عن يونس عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال : وكنت أفرح به حتى رواه بعضهم عن يونس عمن حدثه عن سعيد عن أبى هريرة . [92]

وأخيراً أن من الأمور المهمة فى هذا الأمر أن مادة هذا الكتاب خصوصاً الأحاديث كثير منها فى الجامع حتى سند الترمذى من عنده إلى نهاية السند فى الجامع للأحاديث المذكورة هنا وهناك وهذا يعطينا دلالة كافية على أن المادة التى بين أيدينا هى للإمام أبى عيسى الترمذى .

موضـــوع الكـــــتاب

فهو إيراد الإمام الترمذي أحاديث سأل عن عللها الإمام البخاري وفى بعضها يسأل الدارمي وأبا زرعة الرازي.

ويُعتبر كتاب العلل الكبير أو المفرد من الكتب المهمة التى ألفها الإمام أبو عيسى الترمذى وأما عن موضوع الكتاب فلقد صنفه الإمام أبو عيسى على الأبواب وتوسع فى علل الحديث بما

لا يسمح لكتابه الجامع بإبدائه لذلك ربما روى الحديث فى جامعه أو تكلم فيه بإيجاز ثم يتوسع فى الكلام على رواياته وتعليله فى العلل ولقد صرح الترمذى فى خاتمة[93] الجامع له بأنه اعتمد على الإمام البخارى فيما أورده " من ذكر العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ " فإن كتاب العلل هذا معتمداً اعتماداً أكبر وأعظم على علم الإمام محمد بن إسماعيل البخارى ولقد اتضح هذا جلياً فى كل ما يرويه الإمام أبو عيسى الترمذى عن شيخه الإمام الحجة محمد بن إسماعيل البخارى وكان لهذا العمل فضل وشأن كبير إذ يدل على أمانته العلمية البالغة لما أنه يرفع قيمة بحثه العلمى فى العلل وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب وكان موضع توثيقهم .

عناية العلماء بالعلل الكبير

لقد صنف الإمام الترمذى كتابان فى العلل أولهما العلل الصغير وهو الذى جعله أبو عيسى الترمذى فى آخر كتاب الجامع له وجعله خاتمة له وثانيهما فهو العلل الكبير فهو كتاب آخر سوى العلل الصغير وكتاب العلل الكبير أو المفرد هو المراد عند إطلاق المحدثين قولهم " رواه الترمذى فى العلل " وهذا الكتاب صنفه أبو عيسى على الأبواب – وتوسع فى علل الحديث بما لا يسمح فى كتابه " الجامع " بإبدائه لذا نرى أنه ربما روى الحديث فى جامعه أو تكلم فيه بإيجاز ثم يتوسع فى الكلام على رواياته وتعليله فى العلل وقد أثنى العلماء على الترمذى لتصنيفه العلل ثنائهم عليه لتصنيف الجامع فقد قال الحافظ الإدريسى[94] فيه صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ . [95]

وقد رتبه أبو طالب القاضي على الأبواب الفقهية ، وقد طبع بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى ونشر في مكتبة الأقصى بعّمان ، سنة 1406هـ / 1986م [96] وطبع أيضاً بتحقيق السيد صبحي السامرائي في عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، سنة 1409هـ ، 1989م .

أقول لم ينل كتاب العلل الكبير العناية الكفاية مثل ما ناله " الجامع الصحيح " للإمام أبو عيسى الترمذى والذى قد شرحه غير واحد من علماء الحديث أما العلل الكبير فلم أجد من شرحه من أئمة الحديث أما ابن رجب الحنبلى فقد شرح العلل الصغير للإمام الترمذى وهو الذى أتبعه أبو عيسى فى آخر جامعه أو السنن له ، وطبع بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، في مكتبة الرشد ، الرياض ، سنة 1426هـ / 2005م ، وطبع أيضاً بتحقيق خالد عبد الفتاح شبل ، في دار الكتب ، بيروت، لبنان ، سنة 1428هـ ، 2007م .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يتبيّن لنا بجلاء عظمة علم علل الحديث ودقّته، إذ يُعدّ من أدقّ علوم السنة النبوية وأعمقها أثراً في حفظها وتمييز صحيحها من سقيمها، لما يشتمل عليه من الكشف عن العلل الخفية التي لا يدركها إلا النقاد الجهابذة من أئمة الحديث. وقد ظهر من خلال الدراسة أن هذا العلم يقوم على أسس راسخة من تتبع الطرق، وجمع الروايات، والموازنة بينها، ومعرفة أحوال الرواة، مع دقة النظر في الألفاظ والقرائن المحيطة بالرواية. وقد بذل الأئمة المتقدمون جهوداً عظيمة في هذا الفن، حتى صار علماً مستقلاً له قواعده وضوابطه، ومن أبرز معالمه معرفة الاختلاف على الراوي، والترجيح بين الأوجه، والكشف عن الإدراج، والوهم، والقلب، والانقطاع الخفي، وغير ذلك من أنواع العلل التي تؤثر في صحة الحديث. ولا يخفى أن إدراك هذه الدقائق يحتاج إلى طول ممارسة، وسعة اطلاع، وفهم عميق لمناهج الأئمة في النقد. كما يتبيّن أن دراسة علم العلل ليست مجرد جانب نظري، بل هي ضرورة علمية لكل باحث في السنة النبوية، إذ لا يمكن الحكم على الأحاديث حكماً دقيقاً إلا بعد الإحاطة بهذا العلم وفهم مصطلحاته واستعمالات الأئمة فيه. ومن هنا تبرز أهمية الالتزام بمنهج المتقدمين، والابتعاد عن التسرع في التصحيح والتضعيف دون تأصيل علمي راسخ. وإنّ خدمة السنة النبوية تقتضي منا إحياء هذا العلم، وتعليمه للطلبة، والعناية بكتبه ومصادره تحقيقاً ودراسةً، لما له من دور عظيم في تنقية السنة من الشوائب، وصيانة نصوصها من الخطأ والاضطراب. وختاماً، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين وطلاب العلم، وأن يرزقنا الإخلاص والسداد في القول والعمل.

النتائج

ومن خلال هذه الدراسة التحليلية تتبيَّن ثمانيةُ نتائج أساسية.

1- استظهارُ قدرٍ كبيرٍ من الكتب الحديثية، لا سيما في العلل والرجال، والجرح والتعديل، ومشكل الحديث والغريب، وشروح المحدثين، وكتب الأنساب واللغة، وغيرها، مع معرفة مناهجها والتعرّف على سِيَر مؤلفيها.

2- تبيَّن لي أهميةُ هذا العلم ودقَّته وصعوبةُ الخوض فيه، وأن الباحث لا يصل إلى نتائج قريبة من الصواب إلا ببذل الجهد في جمع الطرق من مصادرها المختلفة، والنظر في أقوال العلماء، ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا.

3- إبرازُ أهمية علم الجرح والتعديل في الدراسة الحديثية، ووضوحُ سَعة اطِّلاع الإمام الترمذي في معرفة الرجال والأسانيد والحكم على الأحاديث وفهم معانيها.

4- أن العلل المذكورة في الكتابين قد اشترك فيها أكثر من ناقدٍ ومحدّث؛ فمعظمها عن الإمام البخاري، ومنها ما هو لأبي زرعة الرازي والدارمي، وكان الترمذي يعتمد عليهم ويسألهم، وقد يُبدي رأيه أحيانًا.

5- أن غالب الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالحسن هي من قبيل الحسن لغيره، مع قلة الأحاديث الضعيفة التي لا تنجبر.

6- أن نقد الحديث وذكر علله لا يقتصر على التضعيف، بل قد يكون لغرض التعليم وبيان دقائق هذا الفن وصناعة الحديث الشريف.

7- أن معرفة العلل الخفية تحتاج إلى مَلَكةٍ حديثية راسخة، وخبرةٍ طويلةٍ بمرويات الرواة واختلاف طرق الحديث، مع دقة الملاحظة وقوة المقارنة بين الأسانيد.

8- أن منهج الإمام الترمذي في عرض العلل يجمع بين الرواية والدراية، حيث لا يكتفي بنقل الأقوال، بل يربطها بالسياق التطبيقي للأحاديث، مما يجعل كتابه مصدرًا مهمًا لفهم علم العلل وتطبيقاته العملية.

التوصيات

أما التوصيات فإننا – متأدبين ومتواضعين – نود أن نسجل هنا بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد القارئ الكريم:

1- ضرورة العناية بعلم علل الحديث وكتبه والاهتمام به من قِبَل المشتغلين بالحديث وعلومه؛ إذ لا يجوز لمن لا يحسنه ولا يفهمه أن يحكم على الأحاديث حتى يتعلمه ويفهمه، كما ينبغي تشجيع الطلبة على دراسته، ولا سيما طلاب الدراسات العليا.

2- يجب على كل باحث أن يتبع منهجاً منضبطاً عند دراسة الأحاديث المعلَّة، يكون موافقاً لطريقة الأئمة المتقدمين.

3- ينبغي للباحث في السنة النبوية، ولا سيما في علم العلل، أن يفهم مصطلحات الأئمة المتقدمين وعباراتهم وفق استعمالهم لها، وذلك عن طريق الجمع والاستقراء والدراسة والموازنة، حتى لا يقع في تغليط الأئمة فيفوت على نفسه علماً كثيراً. كما ينبغي الحث على الدفاع عن السنة من خلال هذا العلم، وتنقيتها وتصفيتها من الشوائب والأحاديث الباطلة والضعيفة، حتى تبقى السنة النبوية نقية واضحة. ومن المعلوم أن تعاليل الأئمة للأخبار مبنية في الغالب على الاختصار والإجمال والإشارة؛ إذ يقولون مثلاً: وَهِمَ فلان، أو الصواب رواية فلان، ونحو ذلك من العبارات، ولا يذكرون الأدلة والأسباب

التي دعتهم إلى ذلك – مع وجودها عندهم واستحضارهم إياها – لأن كلامهم موجه إلى من يفهم صناعة الحديث والعلل والإشارة.

4- ينبغي للباحثين أن يهتموا بكتب السنة، وأن يُخرجوها إلى النور بعد التحقيق والتدقيق، فهذه مهمة عظيمة ملقاة على عواتقهم.

5- ضرورة العناية بالتراث الإسلامي من خلال طباعة المخطوطات، ولا سيما النادرة منها التي لم تُطبع حتى الآن، مع إعادة طباعة ما نُفد من المطبوعات ولم يُعاد نشره، لما في ذلك من خدمة عظيمة لطلاب العلم وحفاظ على تراثنا الإسلامي.

الهوامش

1 مصباح المنير ص426.

2 الرسالة المستطرفة ، ص 148 – ابن حجر ودراسة مصنفاته ص338.

3 لسان العرب 471/11 – مختار الصحاح 213/1.

4 معجم مقاييس اللغة 12/4.

5 القاموس المحيط 21/4 – لسان العرب 261/10 – تاج العروس 32/8 .

6 درة الغواص فى أوهام الخواص ص 223 .

7 المحكم والمحيط الأعظم 95/1 .

8 الصحاح تاج اللغة 1774/5 .

9 تدريب الراوي 294/1 – لسان العرب 471/11 مقدمة ابن الصلاح ص96

10 مقدمة ابن الصلاح / النوع الثامن عشر معرفة الحديث المعلل ص 196 – 197 ، قواعد المحدثين 439/1 – تدريب الراوي 258/2 – توضيح الأفكار 26/2 .

11 معرفة علوم الحديث / النوع السابع والعشرين ص 112 .

12 مقدمة ابن الصلاح / النوع الثامن عشر ص 194 .

13 فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى / باب المعلل 209/1 .

14 فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى / باب المعلل 211/1 .

15 دراسات في علم علل الحديث ، ص 22 .

16 توضيح الأفكار 22/2، تدريب الراوي 252/1 – فتح المغيث 227/1.

17 معرفة علوم الحديث للحاكم ، ص 112 ، 113 .

18 نقلا عن مقدمة ابن الصلاح / النوع الثامن عشر معرفة الحديث المعلل ص 194 – 195 .وبعد البحث فيما تيسر لي لم أجد في كتب الخطيب البغدادي المطبوعة .

19 الأول من كتاب التمييز ص 21 إلى 24 .

20 النكت ، 710/2 .

21 الأم للإمام الشافعى 13/1 .

22 النكت على كتاب ابن الصلاح 710/2 – 711 .

23 فتح المغيث شرح ألفية الحديث 218/1 .

24 قواعد المحدثين 443/1.

25 تدريب الراوي 253/2.

26 تدريب الراوي 252/2.

27 قواعد المحدثين 443/1.

28 الحديث أخرجه الترمذى كتاب الدعوات / باب ما يقول إذا قام من المجلس 494/5 رقم 3433 وقال هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه وأحمد بن حنبل فى المسند 494/2 وابن السنى فى عمل اليوم والليلة / باب ما يقول إذا جلس مجلساً كثر فيه لغطه 507/2 رقم 448 وابن حبان فى صحيحه كتاب البر والإحسان / باب الصحبة والمجالسة 354/2 رقم 594 كلهم من طريق موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه . قلت: أولا: أما ما قاله الإمام البخاري رحمه الله تعالى بأنه معلول فهو صحيح ، وهذا لايعارض قول الإمام الترمذي رحمه الله تعالى حيث ما حكم عليه حسن غريب صحيح لأن حكم الإمام الترمذي رحمه الله تعالى لا يخص بهذا السند بالذات وإنما حكمه يتعلق بالموقوف الذي ذكره ابن أبي حاتم فى العلل 407/5 رقم 2078 ونقل عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: هذا خطأ أي موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه . وقال: رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفا. وهذا أصح.

ومثله: قال الإمام الدارقطني فى العلل 203/8 رقم 1513.

ثانيا: إن الحديث له شواهد عديدة ذكرها العراقي فى النكت ثم ابن حجر فى النكت 716/2 – 746.

وأيضًا أعادها ابن حجر رحمه الله تعالى فى فتح الباري 545/13 ملخصا عزوا إلى مصادرها مع الحكم عليها ذاهبا إلى الاحتجاج به حيث خرج الحديث بسنده عند ختام شرحه للجامع الصحيح.

ثالثا: قال الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على الباعث الحثيث ص64 .

وهذه العلة نقلها أيضًا الحافظ العراقي عن الحاكم ص97 – 98 ثم عقب عليه فقال: هكذا أعل الحاكم فى علومه هذا الحديث بهذه الحكاية والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها

عن مسلم، فقد تكلم فيه، وهذا الحديث قد صححه الترمذي وابن حبان والحاكم، ويبعد أن البخاري يقول: أنه لا يعلم فى الدنيا فى هذا الباب غير هذا الحديث، مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة غير أبي هريرة، وهم أبو برزة الأسلمي، ورافع بن خديج، وجبير بن مطعم، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك ، والسائب بن يزيد، وعائشة. وقد بينت هذه الطرق كلها فى تخريج أحاديث الإحياء للغزالي.

29 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 113 ومقدمة ابن الصلاح ص 199 وتدريب الراوى 259/1 .

30 الحديث أخرجه الترمذى كتاب المناقب / باب مناقب معاذ بن جبل 665/5 رقم 3791 وقال حسن صحيح والنسائى فى الكبرى كتاب المناقب / باب أبى بن كعب 67/5 رقم 8242 وابن ماجة كتاب المقدمة / باب فضائل خباب 55/1 رقم 154 وأحمد بن حنبل فى المسند 281/3 كلهم من طريق خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أنس بن مالك .... .

31 مقدمة ابن الصلاح ص 200 ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص 114 وتدريب الراوى 259/1 .

32 تهذيب الكمال 486/13 .

33 الحديث أخرجه النسائى فى عمل اليوم والليلة / باب كم يستغفر فى اليوم ويتوب ؟ ص 325 رقم 440 وأحمد بن حنبل فى المسند 410/4 وعبد بن حميد فى المسند ص 196 رقم 558 كلهم من طريق موسى بن عقبة عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبيه .

34 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 114 ومقدمة ابن الصلاح ص 200 وتدريب الراوى 259/1 .

35 الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب السلام / باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان 1750/4 رقم 2229 والترمذى كتاب تفسير القرآن باب تفسير سورة سبأ 362/5 رقم 3224 وقال هذا حديث حسن صحيح وأحمد بن حنبل فى المسند 218/1 من طريق الزهرى عن على بن حسين عن ابن عباس ....

36 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 116 ومقدمة ابن الصلاح ص 201 وتدريب الراوى 260/1 .

37 أخرجه أبو نعيم فى ذكر أخبار أصبهان 117/1 وقال فيه " ومن مناكير حديثه روايته عن عمرو بن على ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر يا نبى الله مالك أفصحنا فقال النبى جاءنى جبريل فلقننى لغة أبى إسماعيل " . .

38 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 116 ومقدمة ابن الصلاح ص 201 وتدريب الراوى 260/1 .

39 الحديث أخرجه أبو داود كتاب الأدب / باب فى حسن العشرة 2047/4 رقم 4790 والترمذى كتاب البر والصلة / باب ما جاء فى البخيل 344/4 رقم 1964 وقال هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة .....

40 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 117 ومقدمة ابن الصلاح ص 202 وتدريب الراوى 260/1 .

41 الحديث أخرجه أبو داود كتاب الأطعمة / باب ما جاء فى الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده 1659/3 رقم 3854 وأحمد بن حنبل فى المسند 118/3 والبيهقى فى السنن الكبرى كتاب الصيام / باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده 239/4 كلهم من طريق هشام الدستوائى ثنا يحيى بن أبى كثير عن أنس بن مالك قال .....

42 الحديث أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير 354/12 رقم 13324 وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد كتاب الصلاة / باب ما يستفتح به الصلاة 107/2 وقال رواه الطبرانى فى الكبير وفيه عبد الله بن عامر الأسلمى وهو ضعيف .

43 حديث على - أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين / باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه 534/1 رقم 771 وأبو داود كتاب الصلاة / باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء 344/1 رقم 760 والترمذى كتاب الدعوات / باب ما جاء فى الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل 485/5 رقم 3421 وقال حسن صحيح كلهم من طريق الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع عن على بن أبى طالب ..... قلت: هو كما جاء فى آخر العلة على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو الطريق الصحيح وإنما طريق عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه هو الذى بها علة.

44 معرفة علوم الحديث للحاكم ص117 – 118 ومقدمة ابن الصلاح ص 201 – 203 وتدريب الراوى 260/1 – 262 .

45 ذكره السخاوى فى فتح المغيث 334/2 .

46 ذكره ابن رجب فى شرح علل الترمذى / فصل – فضل علم علل الحديث ص 533 .

47 ذكره صاحب معجم المؤلفين فى ترجمة الحسن بن محبوب 373/3 .

48 ذكره أبو نعيم فى ذكر أخبار أصبهان فى ترجمة إسحاق بن محمد بن على بن سعيد المدينى 218/1 وشرح علل الترمذى لابن رجب ص 533 .

49 ذكره ابن خير الأشبيلى فى الفهرست ص 228 باسم معرفة الرجال وعلل الحديث والذهبى فى تذكرة الحفاظ 531/2.

50 ذكره ابن النديم فى الفهرست ص 285 والسخاوى فى فتح المغيث 334/2 .

51 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 571/2 وابن كثير فى البداية والنهاية 108/11 وابن رجب فى شرح علل الترمذى ص 439 والسخاوى فى فتح المعيث 334/2 .

52 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 571/2 وابن كثير فى البداية والنهاية 108/11

53 ابن رجب فى شرح علل الترمذى ص 439 والسخاوى فى فتح المعيث 334/2 .

54 ذكره الخطيب فى تاريخ بغداد 417/5 والذهبى فى سير أعلام النبلاء 469/11 .

55 ذكره ابن حجر فى تهذيب التهذيب 71/8 .

56 ذكره السخاوى فى فتح المغيث 334/2 والكتانى فى الرسالة المستطرفة ص 147 .

57 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 590/2 و فتح المغيث للسخاوى 334/2 وكشف الظنون 1160/2 والرسالة المستطرفة للكتانى ص 147 .

58 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 590/2 و فتح المغيث للسخاوى 334/2 وكشف الظنون 1160/2 والرسالة المستطرفة للكتانى ص 147 .

59 ذكره د/ أكرم ضياء العمرى فى كتاب موارد الخطيب البغدادى ص 322 .

60 ذكره السخاوى فى فتح المغيث 334/2 .

61 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 633/2 وابن رجب فى شرح علل الترمذى الصغير ص 534 والرسالة المستطرفة للكتانى ص 147 .

62 ذكره مغلطاى فى إكمال تهذيب الكمال فى ترجمة داود بن أبى هند 269/4 .

63 ذكره الخطيب فى تاريخه 334/4 والذهبى فى تذكرة الحفاظ 653/2 .

64 ذكره الذهبى فى سير أعلام النبلاء 548/13 وإيضاح المكنون 314/2 ومعجم المؤلفين 109/1 .

65 ذكره الخطيب فى تاريخ بغداد 349/1 والذهبى فى تذكرة الحفاظ وقال للساجى كتاب جليل فى علل الحديث يدل على تبحره فى هذا الفن 709/2 .

66 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 785/3 وشرح علل الترمذى لابن رجب ص 61 ،فتح المغيث 378/2.

67 ذكره ابن فرحون فى الديباج المذهب 436/2ومعجم المؤلفين 51/6 .

68 ذكره الذهبى فى سير أعلام النبلاء 265/13 .

69 ذكره العراقى فى التبصرة والتذكرة 240/2 والسخاوى فى فتح المغيث 334/2 والكتانى فى الرسالة المستطرفة ، ص 147 .

70 ذكره الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى 361/2 والذهبى فى سير أعلام النبلاء 95/16 .

71 الماسرجسي: بفتح الميم والسين المهملة وسكون الواو وكسر الجيم وفي آخرها سين أخرى هذه النسبة إلى ماسرجس وهو اسم لجد أبي علي الحسن بن عيسى – الأنساب – 165/5.

72 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 956/3 والسخاوى فى فتح المغيث 342/2 .

73 ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ 944/3 – 945 .

74 ذكره الذهبى فى سير أعلام النبلاء 372/16 .

75 هذا الكتاب مطبوع بالمملكة العربية السعودية – دار طيبة – الرياض 1405هـ - 1985م .

76 ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون 1160/2 .

77 ذكره ابن عساكر فى تبيين كذب المفترى فى ترجمة أبو عبد الله الحاكم ص 228 والذهبى فى تذكرة الحفاظ 1043/3 وحاجى خليفة فى كشف الظنون 1160/2 .

78 ذكره البلقينى فى محاسن الاصطلاح ، ص 196 .

79 ذكره ابن خير الأشبيلى فى الفهرست ص 204 .

80 ذكره صاحب معجم المؤلفين 92/5 فى ترجمة عبد الحق الأشبيلى .

81 مطبوع بتحقيق الشيخ خليل الميس ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت 1403 هـ ، وذكره الذهبى فى سير أعلام النبلاء 369/21 .

82 ذكره السخاوى فى فتح المغيث 334/2 وذكره السيوطى فى طبقات الحفاظ ص 521 رقم 1149 فى ترجمة ابن عبد الهادى وقال العلل على ترتيب كتب الفقه .

83 ذكره ابن العماد فى شذرات الذهب 272/7

84 الفهرست لابن النديم ص 289 .

85 كشف الظنون 1440/2 .

86 البداية والنهاية لابن كثير 67/11 .

87 تاريخ التراث العربى 310/1 .

88 مقدمة علل الترمذى 46/1 .

89 سنن البيهقى كتاب الطهارة / باب الغسل من غسل الميت 301/1 .

90 سنن البيهقى كتاب الصيام / باب التغليظ على من أفطر يوماً 228/4 .

91 نصب الراية كتاب الحدود / باب أحاديث حبس الرجل بالتهمة 311/3 .

92 جامع التحصيل فى أحكام المراسيل ص 176 رقم 54 .

93 سنن الترمذى كتاب العلل / باب أول كتاب العلل 738/5 .

94 الحافظ الإدريسي: الحافظ الإمام المصنف أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس محدث سمرقند توفي سنة 405هـ. سير أعلام النبلاء 226/17 ، تاريخ بغداد 302/10 ، شذرات الذهب 175/3.

95 الإمام الترمذى و الموازنة ص 427 ، 428 .

96 الإمام الترمذى ، الحافظ الناقد ، فقيه السلف ، وجامع السنن ، ص 112 ، لمحات موجزة في أصول علل الحديث ، ص 23 .

المصادر و المراجع

1. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبى داود، بيروت: دار الفكر، 1414 هـ
2. أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ
3. أكرم ضياء العمرى،دراسات فى علم علل الحديث، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1405 هـ
4. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، 1398 هـ
5. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، بيروت: دار الفكر، 1406 هـ
6. ابن حجر العسقلانى، أحمد بن على، فتح البارى شرح صحيح البخارى، بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ
7. ابن رجب الحنبلى، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذى، الرياض: مكتبة الرشد، 1421 هـ
8. ابن سيده، على بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت: دار الكتب العلميه، 1421 هـ
9. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، 1399
10. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، بيروت: دار الفكر، 1407 هـ
11. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، بيروت: دار الفكر، 1415 هـ
12. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1414 هـ
13. البخارى، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، بيروت: دار الكتب العلميه، 1422 هـ
14. البيهقى، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414 هـ
15. الترمذى، محمد بن عيسى، الجامع، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ
16. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، بيروت: دار العلم للملايين، 1407 هـ
17. الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397 هـ
18. الخطيب البغدادى، أحمد بن على، تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417 هـ
19. الخطيب البغدادى، أحمد بن على، الجامع لأخلاق الراوى، الرياض: مكتبة المعارف، 1403 هـ
20. الدارقطنى، على بن عمر، العلل، الرياض: دار طيبة، 1405 هـ
21. الذهبى، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413 هـ
22. الذهبى، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ
23. الرازى، محمد بن أبى بكر، مختار الصحاح، بيروت: دار الفكر، 1415 هـ
24. الزبيدى، محمد مرتضىٰ، تاج العروس، بيروت: دار الهداية، 1405 هـ
25. السخاوى، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث،بيروت:دار الكتب العلمية، 1424 هـ
26. السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن، تدريب الراوى، بيروت: دار الكتب العلميه، 1416 هـ
27. مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412 هـ

28. النسائی، أحمد بن شعیب، السنن الکبری، بیروت: دار الکتب العلمیة، 1411 ھ
29. النووی، یحییٰ بن شرف، التقریب والتیسیر، بیروت: دار الکتب العلمیة، 1405 ھ
30. الفیروزآبادی، محمد بن یعقوب، القاموس المحیط، بیروت: مؤسسة الرسالة، 1415 ھ
31. الفیومی، أحمد بن محمد، المصباح المنیر، بیروت: المکتبة العلمیة، 1407 ھ
32. الکتانی، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة، بیروت: دار البشائر الإسلامیة، 1406 ھ